

الجدي: الإمبريالية والمرأة

النشر بالشراكة مع المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، تونس، أوت 2024

هامشية. وهذا أصبح ممكنا فقط مع الصناعة الكبيرة العصرية التي لا تقبل تشغيل النساء على نطاق واسع فحسب، بل تتطلبها بالحاح وتعمل أكثر فأكثر على جعل العمل المنزلي الخاص صناعة عامة"

فالنظام الرأسمالي الإمبريالي يخلق إلى حد معين الأساس المادي لتحرر المرأة، ولكن ما دامت لم تلغ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فإن دخول المرأة إلى الإنتاج سيبقى دوما أداة بين يدي البرجوازية من أجل الربح الأقصى تستخدمها لتكثيف استغلال المرأة ولكي تفرض عليها عبودية مزدوجة أي العبودية المأجورة والعبودية المنزلية.

2. في تونس، يشير التقرير العام للمعهد الوطني للإحصاء لسنة 2015 إلى أن النساء يمثلن 42,9% من اليد العاملة في الصناعات المعملية وخاصة في القطاع التصديري سواء المملوك مباشرة للأجانب أو لرأساليين تونسيين ينتجون في إطار نظام المناولة شبه الاستعماري مثل قطاع النسيج والملابس الذي تكاد تبلغ فيه اليد العاملة النسائية نسبة 100%.

وهو ما يبين الصبغة البروليتارية الصناعية لجزء كبير من النساء الناشطات كما يبين هذا الرقم أهمية العنصر النسائي في تركيبة الطبقة العاملة الصناعية في تونس.

كما يشير بيان معهد الإحصاء حول التشغيل في الثلاثية الثالثة لسنة 2018 إلى أن نسبة النساء في اليد العاملة الفلاحية تقدر بـ 58%.

1. تحتل المرأة العربية ومنها المرأة التونسية المرتبة الأولى في العالم من حيث معاناتها من العبودية للأعباء المنزلية وهي أعمال شاقة تقوم بها المرأة بمفردها تقريبا. ويعود ذلك بالخصوص إلى الأفكار الرجعية المسبقة التي تروجها الإمبريالية سواء كانت تلك الأفكار ذات طابع ديني قروسطي أو ليبرالية نسوية حول العلاقة بين الجنسين ودور المرأة، ويعود كذلك إلى انعدام الشروط الموضوعية الضرورية لتحرر المرأة من تلك الأعباء (محاضن أطفال مجانية، مطاعم جماعية، النقل، مستوى الأجور... الخ). وفي هذا الصدد يشير التقرير الوطني لمعهد الإحصاء لسنة 2015 إلى أن مجموع النساء التونسيات يخصصن في المعدل قرابة 06 ساعات يوميا للعمل المنزلي مقابل 39 دقيقة فقط للرجال؟؟؟

لقد بين انجلز في مؤلفه "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" أن تحرر المرأة يقتضي أمرين أولا دخول المرأة على نطاق واسع في الإنتاج الاجتماعي وثانيا "جمعة" socialisation العمل المنزلي نفسه. يقول انجلز: "إن الشرط الأول لتحرر المرأة يقتضي دخول كل جنس النساء إلى الصناعة العامة... وهذا الشرط يتطلب بدوره إلغاء العائلة الزوجية بوصفها وحدة اقتصادية للمجتمع... إن انعتاق المرأة ومساواتها في الحقوق مع الرجل مستحيل وسيظل كذلك طالما بقيت المرأة مقصورة عن العمل الاجتماعي المنتج ومجبرة على الاقتصار على العمل الخاص المنزلي. ولكي يصبح انعتاق المرأة ممكنا يجب أولا أن تشارك المرأة في الإنتاج على نطاق اجتماعي واسع وكذلك ألا يشغلها العمل المنزلي إلا بصفة

المتغير وبالتالي يخفض من الطلب النسبي على العمل" (رأس المال - المجلد الأول، ترجمتنا)

ولكن تراكم رأس المال يؤدي إلى تركز الإنتاج الذي تم بوتيرة أسرع من تركز العمال. يقول لينين: "إن التطور المكثف للصناعة وسير الإنتاج نحو التمرکز بسرعة فائقة في مؤسسات ضخمة أكثر فأكثر تشكل الخاصيات الأكثر وضوحاً للرأسمالية... ولكن تركز الإنتاج يتم بكثافة أكبر من تركز اليد العاملة باعتبار أن إنتاجية العمل في المؤسسات الكبرى أرفع بكثير" (الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية). هذه الزيادة في تركز الإنتاج ليست زيادة كمية فحسب، بل ستعرف قفزة نوعية بتحول رأسمالية المنافسة الحرة إلى رأسمالية احتكارية: "التمرکز عند بلوغه حداً معيناً يؤدي في حد ذاته، إذا جاز القول، مباشرة إلى الاحتكار" (لينين - نفس المصدر). وينبج عن ذلك أن القفزة إلى الرأسمالية الاحتكارية قد أدت إلى قفزة في مستوى الفاض السكاني من اليد العاملة بمعنى أن تراكم رأس المال وما نتج عنه من تحول نحو الرأسمالية الاحتكارية قد جعل عدداً كبيراً جداً من العمال بدون عمل والذين أعرقوا سوق الشغل مما تسبب في مشاكل كبرى للبرجوازية وتنامي الروح الثورية لدى الطبقة العاملة بأسرها. في تلك الظروف، وخلال العشرينات الأولى للقرن العشرين، حصلت ردة كبرى في مسيرة المرأة المبرية نحو التحرر من العمل المنزلي. فقد سعت البرجوازية الامبريالية الفتية إلى الخروج من أزمتها عبر إرجاع المرأة إلى عبودية العمل المنزلي والتخفيف من الضغط على سوق الشغل. فوقع الترويج على نطاق واسع "مكان المرأة الطبيعي" و"خصوصياتها البيولوجية" و"التشهير بالتحلل العائلي وانتشار الدعارة" و"بمضار العمل في المصانع على صحة المرأة" و"ضياح أجيال المستقبل" واستنجدت البرجوازية برجال الدين وعلماء اجتماعها و"الأبحاث العلمية" لإثبات أن "تربية الأطفال من أعظم المهن وأكثرها نبلاً"... إلخ. وبالفعل تفيد الأرقام في أغلب الدول الامبريالية في تلك الفترة إلى انخفاض عدد العاملات في المصانع وإلى انتشار العمل بنصف الوقت مقابل

ويفسر هذا الحضور المكثف للنساء في هذه القطاعات المنتجة طبيعة الاستغلال الرأسمالي شبه الاستعماري الذي تتعرض له الطبقة العاملة سواء الصناعية أو الفلاحية في تونس شبه المستعمرة، من تدني الأجور وهشاشة التشغيل وتردي أوضاع السلامة المهنية ومنع شبه كلي للعمل النقابي. هذا الاستغلال الذي يتم في ظل إعادة إنتاج النتائج المدمرة لمرحلة التراكم البدائي لرأس المال (تفقير الفلاحين وإجبارهم على النزوح والتكديس في الأحياء القصديرية، تهميش مناطق بأهلها، "النقص" في اليد العاملة الفلاحية، انبهار العائلة التقليدية وانتشار الدعارة... إلخ). هذا النوع من الاستغلال الذي تحدث عنه مطولا المؤتمر السادس للأمية الشيوعية الثالثة، يجعل من النساء هدف الامبريالية الباحثة عن الرخ الأقصى بوصفهن الحلقة الأضعف والأكثر عرضة "لقبول" هذا النوع من الاستغلال في ظل تدني الوعي والظروف المعيشية القاسية وارتباطهن الأقوى بأطفالهن ومعيشتهم.

3. لقد عملت البرجوازية الامبريالية إلى استغلال "المأزق" الكبير في حياة النساء والممثل في التناقض بين مشاركتها في العمل الاجتماعي والحياة العائلية، هذا التناقض الذي يستحيل حله داخل حدود النظام الرأسمالي. وهي تلعب على هذا التناقض لأنها بحاجة إلى جيش احتياطي من اليد العاملة بخسة الثمن وسهولة التكييف والسيطرة عليها.

ففي مرحلة تراكم رأس المال والمنافسة الحرة وتبعاً للتفقير الواسع للفلاحين، وقع الزج بعدد كبير من العاملات في المصانع دون تمييز بين النساء والرجال ودون مراعاة "للأنوثة" و"مكان المرأة الطبيعي".

ومع تطور رأس المال وبفعل المراكمة، تزايدت أعداد الجيش الاحتياطي من اليد العاملة بفعل القوانين الاقتصادية للرأسمالية. يقول ماركس: "إن الطلب على العمل المطلق الذي يتطلبه رأس المال مرتبط لا بحجمه المطلق بل بحجم جزئه المتغير الذي وحده تقع مبادلتة بقوة العمل... فالتراكم الذي يضحخ الرأس مال الاجتماعي يخفض في نفس الوقت جزؤه

نصف الأجر كما اقتصر العمل في المصانع تقريبا على العازبات والأرامل أو زوجات العمال العاطلين.

وبذلك سعت البرجوازية الامبريالية عن طريق إرجاع النساء إلى المنزل إلى إعادة هيكلة جيش الاحتياط لإيقاظ نفسها من الأزمة السياسية التي كانت ستنشأ نتيجة العدد المهول للعمال العاطلين الجياع الذين يئنون في الشوارع في مناخ من المد الثوري العالمي. لكنها لم تعد، مع ذلك، الطرق لاستخلاص الأرباح القصوى فلجأت إلى التركيز على تشغيل النساء العازبات وإلى ملايين المهاجرين، هذا بالإضافة إلى أن الأرباح القصوى التي تنهبها من المستعمرات وأشباه المستعمرات ساعدت على خلق وضع يسمح بدفع أجور مرتفعة نسبيا لعدد هام من العمال يمكنهم من إعالة أسرهم بأجرهم لوحدهم. ولم يمنع ذلك بالطبع البرجوازية الامبريالية من الزج مجددا بملايين العملات في المصانع بوصفهم جيش الاحتياط من اليد العاملة البخسة كلما دعت الحاجة (خلال سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية).

وقد أدت سيطرة خروتشوف وعصابته على الدولة السوفيتية في 1953 وما تلاه من القضاء على المعسكر الاشتراكي، إلى تعزيز المعسكر الامبريالي وانحسار المد الثوري في العالم بأسره سواء في الدول الامبريالية أو في المستعمرات وأشباه المستعمرات. ساعد ذلك على زيادة بأس الرأس مال المالي وتنامي الطابع الطفيلي للإمبريالية الباحثة على الأرباح القصوى من خلال الاستثمار أكثر فأكثر في القطاعات غير المنتجة. فتزايدت حاجيات البرجوازية بصفة كبيرة إلى الأعمال المتعلقة بتنظيم الملفات والمحاسبية وتسجيل المعطيات والرقابة والتسويق والتكوين... الخ. وبرزت بالتالي وبقوة الحاجة إلى إعادة هيكلة سوق الشغل مجددا للالتجاء إلى الجيش الاحتياطي المتمثل في النساء المكبلات بالعمل المنزلي ويتدني الوعي وبانعدام التجربة السياسية والنقابية لتشغيلهم بأجور بائسة دون ترسيم ودون أية حقوق اجتماعية أو نقابية من أجل استخلاص الربح الأقصى.

4. إن حاجة الصناعة الامبريالية العصرية إلى خلق قطاعات جديدة وبالتالي إلى جيش احتياطي من العاملين لتعبئة تلك القطاعات قد وقعت تليتها دائما وإلى درجة كبيرة عن طريق تشغيل النساء بأجور بخسة. فاليد العاملة النسائية متوفرة بعدد وفير وبأجور بائسة وهو ما يناسب طبعا البرجوازية الباحثة عن الربح الأقصى كلما لجأت إلى الاستثمار في قطاعات جديدة حيث ضعف الهيكلة النقابية وسهولة السيطرة على اليد العاملة وتسريحها عند الاقتضاء. تماما مثل جيش الاحتياط المكون من الفلاحين المفقرين في فترة المنافسة الحرة الذي تحدث عنه ماركس مطولا في "رأس المال".

ويشكل قطاع الخدمات المثل الأول على ذلك حيث نجد في أغلب الدول الامبريالية وكذلك في عدد كبير من أشباه المستعمرات والبلدان التابعة أن النساء يمثلن غالبية اليد العاملة في هذا القطاع. ففي تونس، يشير تقرير المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2015 إلى أن قطاع الخدمات يشغل 51,1% من النساء المشغلات.

وإذا تمعنا في مكونات قطاع الخدمات نجد أن جزءا كبيرا منها كان في السابق ضمن العمل المنزلي للنساء أي أن عددا كبيرا من الخدمات المنزلية خرجت من إطار المنزل وتحولت إلى صناعة عصرية واسعة النطاق. فالمرضى الذين كانت ترضعهم المرأة في البيت أرسلوا إلى المستشفيات والمصحات حيث نجد بروليتاريات يرتبنا الأسرة ويغسلن الأغذية ويحملن أثقل المرضى في الليل وفي النهار بأجور بائسة. والأطفال الذين كانت الأم تحضنهم وتعنتي بهم في البيت أرسلوا إلى دور الحضانه ورياض الأطفال حيث نجد عاملات يعتنين بهم في بيوت مكتظة لا تتوفر في العديد منها شروط النظافة والسلامة المهنية ومحرومات من جميع الحقوق المهنية والاجتماعية. قدما كانت آلاف النساء تطبخ وتقوم بالشؤون المنزلية للطبقات المالكة أما حاليا في عصر الامبريالية، فتقوم ملايين النساء خلال أيام عمل طويلة تصل الليل بالنهار وبأجور زهيدة بتقديم الطعام للذين غادروا المنزل لتناول طعامهم في المطاعم والنزل.

الأرباح، وتجمع العائدات النقدية بشتى أنواعها وتضعها تحت تصرف طبقة الرأسماليين.

ومع تطور الشؤون البنكية وتمركزها في مؤسسات قليلة العدد، تتحول البنوك من وسطاء متواضعين إلى احتكارات شديدة الحول والطول تتصرف بمعظم الرأسمال النقدي العائد لمجموع الرأسماليين وصغار أصحاب الأعمال وكذلك بالقسم الأكبر من وسائل الإنتاج ومصادر الخامات في بلاد معينة أو في جملة من البلدان. وتحول الوسطاء الكثيرين المتواضعين إلى حفنة من الاحتكاريين هو وجه أساسي من وجوه صيرورة الرأسمالية إلى امبريالية رأسمالية. (الامبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية)

ومن الطبيعي أن هؤلاء الرأسماليين الطفيليين، المرابين ومتمني "قص الكوبونات"، وفي سعيهم المحموم نحو الربح الأقصى، ينتزعون ما أمكن من فائض القيمة الذي يخلقه العمال المنتجون في مختلف القطاعات المنتجة. إنها خاصية الامبريالية المتعفنة المتمثلة في تشغيل جيوش ضخمة من العمال الذين لا ينتجون فائض قيمة ولكنهم يعملون لتمكين شريحة الطفيليين تلك من أقصى الأرباح.

فمع الانتقال من رأسمالية المنافسة الحرة إلى الرأسمالية الاحتكارية تزايدت حاجيات البرجوازية بصفة كبيرة إلى الأعمال المتعلقة بتنظيم الملفات والمحاسبية وتسجيل المعطيات والرقابة والتسويق والتكوين... الخ، والتي تحتاج إلى جيش من العاملين متعلم نسبيا وبأجر منخفض وقد وجدت البرجوازية ضالتها عبر تشغيل مكثف للنساء في "المكاتب".

ففي صناعة الأدوية مثلا، لا يكفي إنتاج الأدوية بل يجب احتسابها وإعداد ملفات حول إنتاجها وتوزيعها وتنظيم حملات الاشهار لترويجها، ويجب كتابة الرسائل بشأنها من مؤسسة إلى أخرى، وصرف قروض بنكية لصناعيي الأدوية وهؤلاء ينبغي أن يرموا سلسلة من عقود التأمين ضد خسائر الحريق والنقل والسرقة... الخ ولا بد من مكاتب محاماة لإبرام العقود وحل النزاعات بين الصناعيين والبنكيين وبين المزودين والمروجين. كل هؤلاء الوسطاء يدورون حول الرأسمالي

كما اهتدت البرجوازية أيضا إلى جيش الاحتياط المتمثل في النساء للقيام بنفس العمل المنزلي ولكن على النطاق الاجتماعي وذلك في نطاق ما يسمى بـ "شركات الخدمات" التي تستعبد في تونس جيوشا من النساء لقاء أجور بؤس ودون أية حقوق اجتماعية ونقابية للقيام بتنظيف مختلف مقرات الإدارات البرجوازية وإدارات الدولة الكمبرادورية وكذلك منازل العائلات "المترفهة" في شكل "معينات منزليات".

ومما يزيد في معاناة هؤلاء النسوة أنهن مضطرات عند عودتهن منهنكات إلى بيوتهن إلى القيام بنفس الأعمال المنزلية ولكن على النطاق الخاص. إن المرأة مجبرة على تحمل هذا العبء المضاعف لأنها لا تستطيع الانتفاع بالعمل المنزلي الاجتماعي أو "العمل المنزلي المجمع" *travail domestique socialisé* (المطاعم والمغاسل ودور الحضانة...) في ظل السيطرة البرجوازية، لأن تلك الخدمات غير منظمة وغير منتشرة وفق حاجيات النساء ولأنها باهضة الثمن ولا تقدر عليها النساء العاملات.

أما اليد العاملة في قطاع البيع بالتفصيل (المغازات العامة والفضاءات التجارية العملاقة *ex: Géant, Carrefour, Monoprix, MG*، والمحلات التجارية بأنواعها) فتشغل يد عاملة نسائية بنسب تقارب 80% سواء في تونس شبه المستعمرة أو في الدول الامبريالية. ولا يتيح ذلك للبرجوازية دفع أجور زهيدة فحسب بل كذلك استعمال "الجاذبية الجنسية" للمرأة للدعاية لبيع منتجاتها وفي كثير من الأحيان يفرض على تلك العاملات ارتداء عيئات من الملابس التي يعنها ويقتطع ثمنها من أجورهن الزهيدة أصلا.

5. ولكن العمل غير المنتج في ظل الامبريالية يتضمن أكثر بكثير من عمل بائعات التفصيل وعاملات النظافة. ولفهم هذه المسألة لا بد من الرجوع إلى كنه الامبريالية ومميزاتها الجوهرية. يقول لينين: "إن وظيفة البنوك الأساسية والأولى هي الوساطة في الدفع. وأثناء ذلك تحول البنوك الرأسمال النقدي غير العامل إلى رأسمال عامل، أي إلى رأسمال يدر

الصناعي ساعين إلى انتزاع أكثر ما يمكن من الربح المتأتي من عمل لم ينجزوه بأنفسهم ولم ينجزه العمال الذين يشغلونهم.

وإلى من ستوجه البرجوازية لتلبية حاجياتها من العمل غير المنتج؟ لتعبئة مكاتب المحاسبة والسكرتاريا والفروع التجارية للبنوك وشركات التأمين ومكاتب المحامين والاتصالات ومراكز النداء Centres d'appels؟ بالطبع وبنسبة غالبية، ستلجأ إلى النساء، ذلك الجيش الاحتياطي من اليد العاملة الزهيدة. ويشكل اليوم قطاع الخدمات أكبر قطاع مشغل للنساء سواء في الدول الامبريالية أو حتى في أشباه مستعمراتها مثل تونس حيث أشرنا سابقا إلى أن التقرير العام للمعهد الوطني للإحصاء لسنة 2015 يبين أن قطاع الخدمات يشغل % 51,1 من النساء الناشطات أو المشتغلات.

وتبرز كذلك الإحصائيات أن غالبية النساء يعملن في مؤسسات الخدمات الصغرى (شركات النظافة، المطاعم والنزل، المساحات التجارية، مراكز النداء Centres d'appel، المصحات، مكاتب الأطباء والمحامين والمحاسبين والسماسرة...) أما في مؤسسات الخدمات الكبرى والمهيكلية (البنوك، شركات التأمين، الوظيفة العمومية...) فنجد النسبة المرتفعة من النساء في الوظائف الدنيا أي في شبائيك بيع الخدمة وفي الفروع التجارية أما الوظائف العليا فتبقى إلى حد كبير حكرا على الرجال من أبناء الشراخ "المترفهة". وفي هذا الإطار يشير التقرير العام للمعهد الوطني للإحصاء إلى أن نسبة النساء في مواقع المسؤولية (رئيس قسم، رئيس مصلحة، كاهية مدير، مدير، مدير مركزي، مدير عام) في الوظيفة العمومية لا تتجاوز 19,3%.

إن السمات الأساسية لعمل النساء في قطاع مكاتب الخدمات في تونس (خاصة في المؤسسات الصغرى للخدمات مثل المغازات التجارية والمطاعم ومكاتب المحامين والأطباء والمحاسبين والسماسرة ومراكز النداء وشركات النظافة... الخ) تتلخص في سيطرة العمل الموسمي وتدني الأجور وطول ساعات العمل والاستغلال الجنسي وغياب أية وسائل دفاعية للنساء سواء نقابية أو قانونية.

6. وتعتمد البرجوازية الامبريالية ووكلائها من البرجوازيين الكمبرادوريين في تونس وفي سائر أشباه المستعمرات على التفرقة المنهجية بين الجنسين في التشغيل من أجل الإبقاء على أجور منخفضة في أكبر عدد ممكن من القطاعات.

وقد تمكنت بذلك وبسهولة من الالتفاف والتحليل على الشعار "أجر متساوي من أجل نفس العمل" الذي يعد شعار المعركة بالنسبة للحقوقيين والنسويين والاصلاحيين على حد سواء. إذ غالبا ما لا نجد النساء والرجال يعملون في نفس القطاعات وحتى داخل نفس المؤسسة لا نجد النساء والرجال يعملون في نفس الوظائف أو الرتب إلا بنسبة قليلة حيث غالبية مصالح بيع الخدمة وأعوان المكاتب تكون من النساء أما الوظائف العليا ومواقع المسؤولية فتكون غالبا للرجال مثلما سبق بيانه اعتمادا على معطيات المركز الوطني للإحصاء. وبالتالي يكون الرد القانوني لدى البرجوازية جاهزا: "إن أجر النساء غير مساوي لأجر الرجال لأنهن لا يقمن بنفس العمل" !!

على مستوى التوزيع القطاعي، أصبحت الصناعات المعملية في تونس وسائر أشباه المستعمرات أكثر فأكثر نسائية وكذلك مهن البيع والتنظيف والاتصالات والسكرتاريا والتمريض... الخ أما النقل بأنواعه والمناجم والأشغال العامة والأنشطة البترولية وتوزيع المياه والكهرباء وغيرها، فتكاد تكون حكرا على الرجال. والملاحظ حسب التقرير العام للمعهد الوطني للإحصاء لسنة 2015 أن الفوارق في الأجر في تونس تتعمق ولا تتقلص. وتشير الأرقام في نفس التقرير المشار إليه إلى أن أجور النساء في القطاع غير المهيكل كانت دائما أقل من الأجر الصناعي المضمون SMIG .

في ظل هذه التفرقة، سيعتبر الرجال أنفسهم محظوظين باعتبار حصولهم على أجور تفوق بكثير أجور النساء. لكن هذه الهوة في الأجور بين رجال ونساء نفس الطبقة العاملة لا تخدم جوهريا وعلى المدى البعيد العمال الذكور لأن استخدام اليد العاملة النسائية البخسة قد مكن البرجوازية من تخفيض مستويات الأجور بالنسبة لمجمل الطبقة العاملة. لذلك كثيرا ما يشتكي العمال الرجال من أن الأجر الذي تحصل عليه

زوجاتهم لا يكاد يغطي ثمن المحضنة وملابس العمل والنقل وغيرها من مصاريف الشغل وبالتالي لا أثر إيجابي لشغلن بالنسبة لمستوى معيشة العائلة البروليتارية الذي يبقى تحت خط الفقر.

وبشكل سوق العمل المبني على هكذا تفرقة جنسية عائقا كبيرا أمام الوحدة الثورية للطبقة العاملة بأكملها كما أن مستوى الوعي المتدني الذي تعاني منه النساء العاملات يظل عائقا أمام تحرر كافة شرائح الطبقة العاملة.

كما استخدمت البرجوازية وسيلة أخرى للخروج من أزمتها ومواصلة استخلاص الربح الأقصى، وتمثل في العمل الموسمي والعمل بنصف الوقت خاصة في تشغيل النساء. وتمكن هذه الوسيلة البرجوازية من توزيع العمل المتوفر على عدد أكبر من العمال بتكثيف التشغيلية المنخفضة sous emploi للطبقة العاملة. وكالعادة لجأت البرجوازية إلى الإيديولوجية الرجعية حول المكان الطبيعي للمرأة حيث اعتبر العمل بنصف الوقت "الإطار الأمثل" للمسيرة الشغلية للمرأة بحيث يمكنها تحقيق الذات في العمل الاجتماعي دون التخلي عن عائلتها وأطفالها.

7. عندما تعمل النساء خارج البيت يقع اضطهادهن كعاملات ولكن يضطهدن أيضا في محيط عملهن بوصفهن نساء. فالاضطهاد الجنسي الذي تعاني منه المرأة لا يقتصر على البيت في علاقتها بزوجها وعائلتها بل يمتد إلى محيط عملها. فيقع إعادة إنتاجه في محيط العمل بحيث لا يسمح فعليا للمرأة التي تعمل، سواء في الدول الامبريالية أو في أشباه المستعمرات أن تنسى ولو للحظة الجنس الذي تنتمي إليه. يبرز ذلك من خلال الانتشار الواسع للتحرش الجنسي في العمل و"الدعوات" والإيماءات واللمسات الجنسية. العديد من النساء يفقدن شغلن لعدم خضوعهن للطلبات الجنسية لرب العمل أو حتى لرؤساء العمل الأقل درجة.

عند انتداب النساء في تونس حتى فيما يسمى بالوظيفة العمومية والقطاع العام فضلا عن المؤسسات البرجوازية

الخاصة بما فيها الأكثر تنظيما وهيكلية (البنوك وشركات التأمين) يقع تقييم المرشحة للشغل بالأساس لا من خلال مؤهلاتها وقدرتها على أداء الشغل المعروض، بل من خلال اعتبارات جموية وطبقية وكذلك بالخصوص بالنظر لـ "رشاقة القوام وجمال الوجه". أما النساء اللاتي يعملن باتصال مع الحرفاء (البائعات، النادلوات، النساء في شبابيك البنوك وشركات التأمين... الخ) فيطلب منهن التبرج وإظهار مفاتهن باللبس القصير والمضغوط على أجسادهن.

الدعارة، من أفضع أشكال الاستغلال الذي تعاني منه المرأة سواء في الدول الامبريالية أو في أشباه المستعمرات وهي سرية وعلنية وتتخذ أشكال متنوعة ولا نجد أبدا أرقاما دقيقة حولها. والمرأة التي تتمهن الدعارة تعاني من عبودية مزدوجة حيث تندمج العبودية المأجورة والعبودية الجنسية اندماجا تاما. ويقدر اتجاه الرأسالية نحو الانحطاط والانهيار ترح أكثر فأكثر بالنساء في الصناعة المربحة جدا للدعارة. ولكن هذه الخدمة ليست جديدة فقد تحدث عنها ماركس في رأس المال بوصفها عملا يخلق فائض القيمة للعديد من الرأساليين وقد أكد لينين أنه لا يمكن إلغاؤها في ظل الرأسالية: "ستظل الدعارة حتمية ما بقيت العبودية المأجورة" (الرأسالية وعمل النساء - المؤلفات الكاملة). وبالفعل تشكل الدعارة في ظل الامبريالية صناعة واسعة ليس فقط بالمعنى التقليدي الضيق للدعارة بل كذلك في شكل صناعة إباحية "بورنوغرافيا" مزدهرة تسيطر عليها البرجوازية الاحتكارية.

وتعتبر الدعارة مثلا صارخا على ذلك النوع من الخدمات المضر بالإنسانية والذي لا يزدهر إلا بفعل نظام الانحطاط والتعفن الامبريالي الذي نعيش فيه اليوم. فقد عملت الامبريالية إلى تطوير صناعة احتكارية كاملة لاستدراج النساء والرجال على حد سواء وتحضير الأرضية النفسية والفكرية لانتشار الدعارة (المجلات والسينما وأشرطة الفيديو الإباحية، القنوات التلفزيونية، المواقع الإباحية، الإشهارات الخليعة للموضة... الخ).

أعداد متزايدة من النساء يضطرون لبيع أجسادهن من أجل لقمة العيش لأن الأجور في أغلب القطاعات الأخرى المتوفرة

لقد استخدمت الامبريالية حاجتها لجيش احتياطي من اليد العاملة النسائية الضعيفة والهشة من أجل إضعاف التضامن البروليتاري عبر ضرب وحدة الجنسين صلب العائلة وبجعل العائلة البروليتارية إطارا للسيطرة الذكورية والعبودية المنزلية للمرأة وأداة لنشر الشوفينية الذكورية بين أطفال الطبقة العاملة. وبالإضافة إلى ذلك استعملت البرجوازية الامبريالية بدهاء كبير تلك الايديولوجيا الرجعية حول "المكان الطبيعي للمرأة" من أجل هيكلة وإعادة هيكلة سوق الشغل وفق سعيها للربح الأقصى.

وبما أن مصالح الامبريالية الساعية إلى الربح الأقصى تقتضي التوسيع والزيادة في بعض قطاعات اليد العاملة التي كانت محدودة نسبية في ظل رأسالية المنافسة الحرة مثل قطاعات الخدمات والبيوعات والعمل المكتبي، فقد تم بالأساس تجنيد الجيش الاحتياطي من النساء لتعبئة هذه القطاعات وكان لتلك الايديولوجيا الرجعية حول "مكان المرأة الطبيعي" دورا حاسما في الإبقاء على أجور زهيدة للنساء وفي إبقاءهن دون تنظيم نقابي. وكلما احتدت أزمة الامبريالية إلا وازداد اعتمادها بأكثر وحشية على الاضطهاد الخصوصي للنساء من أجل إعادة هيكلة سوق الشغل وفق مصالحها.

لقد تمكنت الامبريالية - بقطع النظر عن الدورات التي تمر بها الرأسالية: "رخاء" أو أزمة، "سلم" أو حرب، "وفرة" في اليد العاملة أو حاجة ماسة لليد العاملة البخسة، في "المتروبولات" أو في أشباه المستعمرات - من هيكلة سوق الشغل وفق مصالحها واستنجدت في ذلك دوما بجوقة علماء الاجتماع والمربين ورجال الدين ليجدوا "دور المرأة الطبيعي" و"المحافظة على أنوثة المرأة" بحيث تقبل بـ"سعادة" أدنى الأجور فعملها مجرد "مكمل لعمل زوجها" أو "الملى أوقات الفراغ" وفي كل الأحوال "أجرها تصرفه كله على ملابسها وتبرجها كأثى" وإذا كان ضروريا "فبغرض تجهيز نفسها للزواج" فما حاجتها للحقوق الاجتماعية والترسيم والعمل النقابي؟

إن الامبريالية، أعلى مراحل الرأسالية، قد دفعت باضطهاد المرأة إلى أعلى مرحلة، إلى الحد الأقصى بحيث أدمجت

لهن لا تحقق لهن ما يفي بحاجتهن وحاجات عائلتهن. فأغلب القطاعات الصناعية أو الخدمائية المليئة باليد العاملة النسائية في تونس مثلا تتطلب جهودا مضنية مقابل أجور زهيدة إلى درجة لا تمكن المرأة العاملة من تسديد حاجياتها المعيشية الضرورية فضلا عن تلبية حاجيات أطفالها أو دفع ثمن محضتهم أو روضة الأطفال. يضاف إلى ذلك أن العديد من الأعمال التي تقوم بها النساء العاملات هي أعمال ليلية (المنابوة الليلية في المصانع التي تعمل للقطاع التصديري، الممرضات، مساعدات الممرضات وعاملات التنظيف، البائعات في المغازات والنادلات...الخ).

وبما أن دخول المرأة إلى سوق الشغل يضعف إلى حد ما تبعية المرأة المتزوجة إزاء زوجها والمرأة العزباء إزاء والديها، فإن ذلك يؤدي في ظل الرأسالية وفي ظل تدني الوعي، وإلى حد معين، إلى نقل مركز العبودية: من العبودية المنزلية إلى العبودية الأفظع أي الدعارة. النوعان من العبودية يتعايشان بحيث يحولان دون تخلص المرأة من هيمنة الجنس الذكر في المجتمع الطبقي. وقد أكد ماركس وانجلس على أن تشغيل البرجوازية للمرأة في مرحلة المنافسة الحرة قد أدى إلى القضاء القسري على كل عائلة بالنسبة للبروليتاري وإلى الدعارة العلنية (البيان الشيوعي).

8. لقد ارتبط عمل المرأة في قطاع الخدمات وفي كافة القطاعات الهشة والموسمية بالأكاذيب البرجوازية والإقطاعية حول "الأنوثة" وحول "الدور الطبيعي للمرأة في تربية أطفالها" بالإضافة إلى التفرقة القانونية بين الجنسين في الميراث وفي الإنفاق على العائلة. أدى ذلك إلى خلق أساس للسيطرة الذكورية صلب العائلة البروليتارية وإلى سد الآفاق أمام انفتاح المرأة على الحياة الاجتماعية والسياسية بحيث ترى أن لا مستقبل لها خارج محامها المنزلية وتربية الأطفال. أدى ذلك أيضا إلى أن جزءا كبيرا من البروليتاريين الرجال غارقين اليوم تماما في مستنقع الشوفينية الذكورية والنظرة البرجوازية الرجعية حول دور المرأة.

بالنضال الثوري للطبقة العاملة بأسرها جنباً لجنب رجالاً ونساءً من أجل القضاء على الرأسمالية الامبريالية، ذلك هو الانحراف نحو النسوية اليسارية.

عزالدين الحديدي

تونس، أوت 2024



اضطهاد النساء في تركيبة سوق الشغل نفسه لأنها بحاجة إلى الاضطهاد الوحشي للنساء على نطاق واسع لم يسبق له مثيل من أجل استخلاص الربح الأقصى. وتجبر ملايين النساء الكادحات أكثر فأكثر على المواجهة: إما التدرج أكثر فأكثر إلى الحضيض أو الثورة للقضاء على الاضطهاد الامبريالي.

اليوم، في عصر الامبريالية المحترقة، يختلف الوضع عما كان عليه في مرحلة المنافسة الحرة حيث كانت أقلية ضئيلة من النساء توجد بالمصانع والبقية إما في الفلاحة أو العمل المنزلي. أما اليوم فإن الملايين من جماهير النساء تتبع قوة عملها في الدول الامبريالية وفي أشباه المستعمرات كجزء من الجيش البروليتاري الضخم الذي أوجده الرأسمال المالي. لم يسبق في تاريخ الرأسمالية أن واجهت النساء الكادحات سلطة الرأسمال المالي بمثل هذه الأعداد وعلى هذا النطاق الاجتماعي الواسع.

9. إن من واجب الشيوعيين المطلق أن يقوموا بعمل دؤوب وعنيد من أجل الرفع من وعي جماهير النساء الكادحات وضم غالبيةهن لقضية الثورة ضد الامبريالية. يقول ماركس أن كل من يملك الحد الأدنى من معرفة التاريخ يعرف أيضاً أن حدوث ثورة اجتماعية كبرى مستحيل بدون خميرة ثورية نسائية. ويؤكد لينين بوضوح أن "تجربة كل الحركات التحررية تبين أن نجاح الثورة مشروط بأهمية مشاركة النساء" (لينين، من خطاب في المؤتمر الأول لعاملات روسيا 19 نوفمبر 1918 – الأعمال الكاملة مجلد 28)

وعلى الشيوعيين في نضالهم من أجل كسب جيش النساء للثورة ضد الرأسمالية الامبريالية ووكلائها أن يحذروا من انحرافين أساسيين في مسألة المرأة: الأول يتمثل في تجاهل الاضطهاد الخاص الذي تتعرض له النساء العاملات بوصفهن نساء والتركيز على صيغ عامة حول أمنهن مثلهن مثل الرجال جزء من الطبقة العاملة المضطهدة من قبل البرجوازية، ذلك هو الانحراف اليميني الإقتصادي. أما الانحراف الثاني فيتمثل في التركيز على خصوصيات الواقع النسائي والمبالغة في تقدير الطاقات الثورية للنساء كجنس وتجاهل واقع أمنهن عاملات يعن قوة عملهن للبرجوازية وبأن لا خلاص لهن إلا